

الجمعية العامة الدورة التاسعة والخمسون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/59/L.58 و Add.1)]

٢٧٩/٥٩ - تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية
في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت
بالبحر الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٢/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٤/٥٨ و ٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٣١/٥٩ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تعرب عن خالص تعازيها ومواساتها للضحايا وأسراهم وحكومات وشعوب الدول التي نكبت بحسائر فادحة في الأرواح وبأضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة نتيجة كارثة تسونامي التي لم يسبق لها مثيل والتي عصفت بالبحر الهندي وبمناطق جنوب شرق آسيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشيد بالاستجابة والدعم الفوريين وبالتبرعات والمساعدات السخية المقدمة من المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد إلى جهود الإغاثة والاصلاح والتعمير التي تعكس روح التضامن والتعاون الدوليين على التصدي لهذه الكارثة،

وإذ تشيد أيضا بالدور الرائد الذي تقوم به الدول المتأثرة بالكارثة والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في التصدي للكارثة، وإذ تقر بأهمية التعاون في سبيل تعبئة المساعدة الدولية وتنسيقها وتقديمها على نحو فعال في مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ،

وإذ ترحب بالإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال وأمواج تسونامي الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(١) والمعتمد في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده زعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في أعقاب الزلزال وأمواج تسونامي، وبالتبرعات التي تعهدت البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية بتقديمها إلى البلدان المتأثرة،

وإذ ترحب أيضا بإطلاق الأمين العام النداء العاجل المتعلق بالزلزال وأمواج تسونامي في المحيط الهندي لعام ٢٠٠٥ بغية الاستجابة للاحتياجات العاجلة والفورية للمجتمعات المتأثرة بشدة بالزلزال وأمواج تسونامي^(٢)، وبتتائج الاجتماع الوزاري بشأن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المجتمعات المتأثرة وأمواج تسونامي، المعقود في جنيف في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ ترحب كذلك بالإعلان الصادر في الآونة الأخيرة عن الدائنين في نادي باريس بأنهم لن يطلبوا سداد مدفوعات الديون من البلدان المتأثرة التي ستطلب مثل ذلك التيسير، ريثما يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراء تقييم تام لاحتياجاتها المتعلقة بالتعمير والتمويل، وكذلك بالمبادرات المحددة التي اتخذتها بعض البلدان بشأن هذه المسألة،

وإذ ترحب بقيام الأمين العام بتعيين منسق خاص يضطلع بتنسيق عمليات الإغاثة الدولية في حالات الطوارئ دعماً لبرامج الطوارئ الوطنية التي تنفذها البلدان المتأثرة بكارثة أمواج تسونامي والمشمولة بالنداء العاجل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الأجلين المتوسط والطويل التي ستحدثها الكارثة في البلدان المتأثرة،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من المخاطر وإدماجها، حسب الاقتضاء، في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية تعزيز قدرة السكان على التكيف في حالات الكوارث وتقليل تعرضهم ومصادر رزقهم والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية للمخاطر،

وإذ تقر بأن تشكيل مؤسسات وآليات وقدرات أقوى، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، يكون من شأنها بناء القدرة على التكيف في مواجهة المخاطر والكوارث،

(١) A/59/669، المرفق.

(٢) إندونيسيا وسري لانكا وسيشيل والصومال وملديف وميانمار.

أمر لا غنى عنه في خفض مخاطر الكوارث على السكان ومدى تأثرهم بها، ويشمل نظم التأهب للكوارث وتخفيف حدتها والإنذار المبكر بما على جميع المستويات،

وإذ تذكّر بالحاجة إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان والشعوب المتأثرة، لا سيما أكثر الفئات ضعفا في مواجهة الكوارث، كي تنتعش تماما مما خلفته الكارثة من نكبات وصدمات، بما في ذلك مساعدتها فيما تبذله من جهود في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير، وإذ ترحب بتدابير المساعدة الحكومية والدولية في هذا الصدد،

وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك تقليل حدة الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية عنصر هام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بعقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بهدف استكمال الإطار التوجيهي المتعلق بالحد من الكوارث خلال القرن الحادي والعشرين،

وإذ تلاحظ نتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تؤكد أهمية النهوض بتنفيذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣) والأحكام ذات الصلة منها بالضعف في مواجهة الكوارث وتقييم مخاطرها وإدارتها،

وإذ تشدد على أهمية إقامة شراكة، بناء على طلب البلد المعني وبالتعاون مع قيادته، تضم البلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم البرامج الوطنية للإصلاح والتعمير في البلدان المتأثرة،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التعاون الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الدول المتأثرة في التصدي للكوارث الطبيعية في جميع المراحل، بما في ذلك الوقاية منها والتأهب لها والتخفيف من حدتها والانتعاش والتعمير، وكذلك على تعزيز قدرة البلدان المتأثرة على التصدي للكوارث،

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

- ١ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتأثيرها المتزايد في السنوات الأخيرة مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وعواقب سلبية طويلة الأجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالنسبة إلى المجتمعات الضعيفة في جميع أرجاء العالم، لا سيما في البلدان النامية؛
- ٢ - **تشدد على** ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على ما بعد مرحلة الإغاثة الطارئة الحالية، وذلك من أجل استدامة الإرادة السياسية اللازمة لدعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتأثرة على جميع المستويات؛
- ٣ - **ترحب** بالتعاون الفعال بين الدول المتأثرة، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني في مجال تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديمها، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة في جميع مراحل عمليات الإغاثة الجارية وجهود الإصلاح والتعمير، بطريقة يكون من شأنها الحد من الضعف في مواجهة المخاطر الطبيعية مستقبلاً؛
- ٤ - **تشجع** المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تقديم التبرعات التي تم التعهد بها على وجه السرعة ومواصلة تقديم ما يلزم من أموال ومساعدة لدعم جهود الإصلاح والتعمير؛
- ٥ - **ترحب** بالجهود المتزايدة الرامية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بنقل الموارد والاستفادة منها؛
- ٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً يتولى القيام بأمر منها استدامة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لدعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتأثرة على جميع المستويات؛
- ٧ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يستطلع الوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز قدرات الاستجابة السريعة لدى المجتمع الدولي للقيام بجهود الإغاثة الإنسانية الفورية، بناء على الترتيبات القائمة والمبادرات الجارية، بما في ذلك النظر في "الترتيبات الاحتياطية" تحت رعاية الأمم المتحدة؛
- ٨ - **تدعو** البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي إلى أن يقوموا، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى والأمم المتحدة، بعقد اجتماع يحضره أعضاء

المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتأثرة، لدراسة احتياجات البلدان المتأثرة في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير؛

٩ - تسلم بأهمية القرار الذي اتخذته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء آليات إقليمية معنية بالوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها، وتشجع على قيام تعاون إقليمي في هذا الصدد، وتحث البلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك المؤسسات الأخرى ذات الصلة، على تقديم المساعدة المالية والتقنية، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تسلم أيضا بأهمية تعزيز تثقيف الجمهور وزيادة وعيه وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في جهود الوقاية من الكوارث والتأهب لها، لا سيما على الصعيد المحلي، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تطوير وتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف لاستخدامها في بناء وإدارة نظام إقليمي للإنذار المبكر، وفي إدارة الكوارث من خلال الجهود الوطنية والإقليمية، وكذلك من خلال التعاون الدولي والشراكات؛

١١ - تشدد على الضرورة الملحة لإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر، لا سيما بتولد أمواج تسونامي، في المحيط الهندي وفي مناطق جنوب شرق آسيا، وتلاحظ الاهتمام الذي أبدته بعض الحكومات والهيئات والمنظمات، بما في ذلك المركز الآسيوي للتأهب للكوارث، بدعم إقامة هذا النظام؛

١٢ - ترحب بالاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع وزاري إقليمي بشأن التعاون الإقليمي على إقامة نظام للإنذار المبكر بتولد أمواج تسونامي، في تايلند في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

١٣ - ترحب أيضا باقتراح ألمانيا استضافة مؤتمر دولي ثالث للإنذار المبكر، يتناول المجموعة الكاملة من المخاطر الطبيعية، مع التركيز على التنفيذ العاجل لنظم الإنذار المبكر بالمخاطر الجوية الهيدرولوجية والجيولوجية العالمية النطاق؛

١٤ - ترحب كذلك باعترام المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث مناقشة مسألة وضع نظام عالمي وإقليمي للإنذار المبكر بتولد أمواج تسونامي كجزء من جدول أعماله؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

الجلسة العامة ٧٩

١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥